

العولمة وأثرها على سيادة الدولة الوطنية

أ.د. بومدين طاشمة⁽¹⁾ / أ. غنوأمال²

المقدمة:

يشير مفهوم العولمة Globalization على الصعيد المعرفي إشكاليات فكرية عديدة بدأ في إطار الدراسات الاقتصادية، وامتد إلى ميادين علمية أخرى كالاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة والبيئة والمعلوماتية والعلاقات الدولية، من ثم أصبح لهذا المصطلح شيوعاً كبيراً له طابع كوني جعله محل اهتمام ونظر كثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية نحو استقصاء مساراته وانعكاس هذه المسارات على أرضية الواقع المعاصر، مما خلق نوعاً خاصاً من الجدل الدائر المنبثق عن تضارب المصالح والأهداف القائمة على رؤية أحادية تجاه مفهوم متعدد الأبعاد متشعب الأنماط هو مفهوم العولمة.

ومهما تعددت التسميات التي تطلق على الواقع الذي يعيشه العالم الآن، سواء أطلق عليه «الإعتماد المتبادل» (Interdependence)، أو «ما بعد الحداثة» (post-modernity)، أو «نهاية التاريخ» (End of history)، أو «الاندماج المكثف» (Deeper Integration)، أو «العولمة» (Globalization)، فإن نقطة الإنطلاق لكل هذه التسميات هي أنها جميعاً تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في أبعد نقطة من نقاط الكون. ولإن نظر المفكرون إلى العولمة على أنها حقبة تاريخية، أو ظاهرة اقتصادية، أو هيمنة أمريكية، أو ثورة المعلومات والتكنولوجيا، فإن الأمر الواضح والجلي أن هذه المدلولات جميعها تجمع على أنه في عالم اليوم أصبح من العسير فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسية، أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع الكثيرين لوصف العالم اليوم على أنه «قرية كونية» (Global Village)، أو «جيران في عالم واحد» (Global Neighborhood)، أو حتى «عالم بلا حدود» (Borderless World).

*1 - أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -
2 - طالبة دكتوراه جامعة وهران

و سواء اتفق أو اختلف الباحثين و المختصين في تحديد مفهوم العولمة، فإن الحقيقة التي لا مجال للإختلاف فيها أو إنكارها، هي أن عمليات الإندماج الإقتصادي على المستوى العالمي أصبحت حقيقة واقعة ، وأنه ترتب على ذلك تنامي في عمليات انتقال السلطة عموديا بين الدولة الوطنية والمؤسسات الفوق قومية ، مما أدى إلى إعطاء فرصة لظهور أعداد وأشكال متزايدة من هذه المؤسسات .

فلقد عملت العولمة على إنتاج سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مستقلة ومتناقضة، في كثير من الأحيان، لسياسات الدول الوطنية، مما فتح المجال للحديث عن تراجع في قوة الدولة الوطنية، وقدرتها على مواجهة ما طرحه العولمة من تحديات و مخاطر.

تهدف هذه المحاضرة إلى تحليل أثر العولمة على الدولة الوطنية بشكل عام، وعلى سيادتها بشكل خاص، وذلك من خلال الإجابة على الإشكال التالي: هل تعمل العولمة بإتجاه الحفاظ على الشكل الحالي للدولة ؟ أم أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي ؟ وما الذي نحن بصدده مشاهدته على المدى القصير أو المتوسط ؟ تجمع عالمي أم دولة من نمط آخر ؟

أولا : التأصيل النظري لظاهرة العولمة :

تمثل العولمة مفهوما جدليا له تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة خاصة في علم السياسة، حتى أنه صار من المفاهيم المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا الداخلة في اطار هذه المجالات .

ومهما يكن، فإن لحد الآن ليس هناك تعريف دقيق أو مفهوم واضح للعولمة⁽¹⁾، وذلك نظرا لشيوع مفاهيم أخرى بديلة أطلقت على معناه مثل : العالمية، الكوكبية، الكونية، الأمركة (Americanization)، التغريب (Westernization)، ويميل الكثير من الباحثين نحو إستخدام أيهما مما يعكس بالضرورة وجود إتفاق على المعنى وإختلاف على المسمى.

وفي إطار الدلالات المفاهيمية للعولمة يؤكد لأستاذ «محمد حافظ دياب» أن مفهوم العولمة يثير مشكلة مفاهيمية حين يتم التفريق بين العولمة كواقع Globalisation وكإيديولوجية Globalism، ولقد جاز إعتداد الأولى منهما على دينامية هذه الظاهرة العالمية، فيما الثانية تركز للتعبير عن الظاهرة إعتقادا على الدينامية الذاتية للجماعة⁽²⁾.

وكذلك يفرق الأستاذ « محسن الخضيرى » بين العولمة Globalization كحالة State of و بين التعولم Globalability كعملية Process وعلى القابلية للتعولم Globability و بين التعولم على القدرة على الوصول إلى العولمة . ويطرح الأستاذ «صلاح سالم زرتوقة» ثلاث تصورات للمصطلح هي :

- 1) - العولمة كإيديولوجية Globalism وتعني أن العولمة طرح مذهبي يقوم على فكرة إنتصار الحضارة الغربية التي تؤسس لحضارة إنسانية جديدة أو تكنولوجية تقود العالم .
 - 2) - العولمة كظاهرة Globalization وهي تشير إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها.
 - 3) - العولمة كعملية Globality وهي تشير إلى أنها مرحلة تاريخية أو هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، من ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره⁽³⁾ .
- وعليه، فإن كلمة العولمة Globalization بصفة عامة تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

إن إشكالية التعامل مع مفهوم العولمة ترتبط ببعض الإعتبارات والثوابت النظرية والتي يمكن تحديد أهمها كما يأتي :

أ - تطرح بعض الكتابات النظرية على إختلافها جانبا من التركيز على الأبعاد السلبية لظاهرة العولمة، كما تطرح كتابات أخرى أيضا الأبعاد الإيجابية في إطار متحيز، مما يصعب معه تطابق التقييم العلمي للظاهرة مع الشكل الذي يسمح بتحقيق الضبط الإصلاحي للمفهوم .

ب - تعدد الرؤى والأفكار محليا وإقليميا و عالميا حول مفهوم العولمة إلى درجة التناقض الراجعة بالأساس إلى طبيعة التوجه الإيديولوجي للمفكرين والباحثين، والراجعة أيضا إلى إختلاف الأهداف والمصالح بالنسبة للمؤسسات و المنظمات الدولية.

ج - تمثل التغيرات والتطورات المطردة في سياسة آليات ظاهرة العولمة سببا موضوعيا نحو عدم وجود مفهوم ثابت وجامع للعولمة.

د - وجود العديد من المصطلحات المعبرة عن الظاهرة مما يتطلب بالضرورة الإختيار الموضوعي لأكثر هذه المصطلحات تعبيرا عن الظاهرة.

هـ - وأخيرا، تعتبر العولمة ظاهرة كلية متعددة ومتشابكة الأبعاد، للدرجة التي يصعب

فيها الفصل بين هذه الأبعاد حين إخضاعها للبحث الأكاديمي، وبالتالي تختلف الإتجاهات نحوها بإختلاف الأهمية النسبية لكل بعد من الأبعاد، وينتج عن ذلك أن يكون المفهوم قصيرا على بعد واحد مما يضعف مصداقيته العلمية.

أ - الإطار التاريخي لنشأة ظاهرة العولمة:

إختلف الباحثون حول القراءة التاريخية لظاهرة العولمة، هل هي ظاهرة قديمة بدأت إرهاباتها منذ بدايات القرن الخامس عشر أم أنها ظاهرة معاصرة أنتجت متغيرات القرن التاسع عشر، أم أنها ظاهرة معاصرة أنتجت متغيرات القرن التاسع عشر؟ ورغم الإختلاف والاضراب حول تاريخية الظاهرة في الكثير من الدراسات والبحوث، إلا أن هناك إتفاق حول أمرين أساسين هما:

- تصنف ظاهرة العولمة على أنها ظاهرة رأسمالية غربية، من ثم تتفق الكثير من معطياتها مع النظام الرأسمالي في فلسفته وتوجهاته وقيمه، ويحكمها منطق وشروطه ومنظوراته. ذلك أن جذور العولمة قد ترسخت وتبلورت مع الفلسفة الغربية خاصة مع فلاسفة التنوير الذين نادوا بالمواطنة العالمية **Cosmopolitanism**، وأفكار « **جيوثيوس** » مؤسس القانون الدولي، وقانون الأمم لدى « **جيرمي بنتام** »، وقانون المواطنة العالمية لدى « **كانط** »، وإعلان « **سان سيمون** » لنظام عالمي جديد، ودعوة الإقتصادي البريطاني « **تيسون** » إلى إنشاء إتحاد للتجارة بين الشعوب .

- أن مفهوم ودلالة الظاهرة من جانب الكثير من البحوث والدراسات، تعني دمج العالم في منظومة واحدة وتوحيد المعايير خلال تزامن تكنولوجي وثقافي وتجاري وإزدياد العلاقات المتبادلة وتدفع المعلومات و آليات السوق⁽⁴⁾.

وفي إطار الدراسات التي تؤصل للجذور التاريخية للعولمة بإعتبارها ظاهرة كلاسيكية أكد الأستاذ « **جونتان فريدمان** » (**J. Fridman**) أن البنى المعولمة ليست جديدة على النسق العالمي الراهن، فقد كانت الشركات التجارية من القرن التاسع عشر إلى القرن التاسع عشر بنى مؤسسية عالمية، كما أن الأمبراطوريات الكبرى كانت أيضا كيانات معولمة قوية.

ويؤكد الأستاذ « **رونالد روبرتسون** » أن العولمة قد مرت بخمس مراحل تاريخية هي:

1) - المرحلة الجنينية: التي إستمرت في اوربا في القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن

18، حيث شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، وانتشار الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية مركزية العالم.

(2) - **مرحلة النشوء:** والتي استمرت منذ منتصف القرن 18 وحتى نهاية القرن 19، والتي حدث فيها تحول حاد في فكرة الدولة الوجودية المتجانسة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والإتصالات بين الدول، وبدأت مسألة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وكذلك الإهتمام بموضوع القومية والعالمية.

(3) - **مرحلة الإنطلاق:** والتي استمرت من نهاية القرن 19 إلى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، وتشير هذه المرحلة إلى الفترة التي بدأت فيها عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وعملة قيود الهجرة، وتزايد أشكال الإتصال الكونية وتعاضم سرعتها، وتمت المنافسات الكونية في إطار دورة الألعاب الأولمبية، وجائزة نوبل للسلام، ونشأة عصبة الأمم.

(4) - **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:** والتي استمرت من منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى أواخر الستينيات، حيث بدأت فيها الخلافات الفكرية حول الشروط الخاصة بعملية العولمة السائدة التي استمرت بحلول نهاية مرحلة الإنطلاق.

(5) - **مرحلة عدم اليقين:** وقد بدأت في أواخر الستينيات، حيث شهدت هذه المرحلة شيوع الأسلحة الذرية وتعززت الحركات العالمية، كما زاد الإهتمام في هذه المرحلة أيضا بالمجتمع المدني العالمي وتم تدعيم نظام الإعلام العالمي⁽⁵⁾.

وعلى مستوى آخر من الدراسات إرتبطت ظاهرة العولمة بحقبة القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتحديدًا ما بين عامي (1878-1914) حيث كان هناك نظام مالي دولي يعد بمثابة الإستقلال الإقتصادي للحكومات الوطنية، وفي تلك الحقبة كانت سيادة الدول القومية محصورة في السياسات الإقتصادية التي باستطاعتها إتباعها عن طريق قاعدة الذهب التي كانت سارية في ذلك الحين بنفس الفاعلية التي نستطيع إتباعها الآن عن طريق قابلية رأس المال المتنقل، وخلال هذه الطرق يمكن أن نتعرف على عالم ما قبل 1914 على إرهابات السوق العالمية الراهنة.

وعليه، فإن - حسب حدود علم الباحث - ظاهرة العولمة كما نعرفها اليوم تختلف جذريا

عن ظاهرة العولمة الكلاسيكية المنتمة تاريخيا إلى القرن التاسع عشر و السادس عشر، وذلك لما له من إستقلال نسبي في ملامحها و أبعادها ومعاييرها ومحتواها. إضافة إلى أن آلياتها تمثل فارقا نوعيا مهما بينها وبين العولمة الكلاسيكية التي لم تتوافر لها هذه الآليات و إلا لم يكن هناك سببا منطقيا حول الخلاف حول النشأة التاريخية، وعلى ذلك فالعولمة الكلاسيكية هي فكرة مجردة لم تتجسد معطياتها إلا في نطاق هامشي لا يمثل العالم. بينما العولمة المعاصرة تتمثل في التطبيق الفعلي لسياساتها وبرامجها خلال آلياتها التي رسخت لوجود الفكرة وطرحت العديد من المفاهيم الجدلية على صعيد العلوم الإنسانية وعلى الصعيد الفكري والإيديولوجي أيضا.

ب - أسباب ظهور العولمة:

إذا كانت تعتبر ظاهرة العولمة من الظواهر التي يعتقد أن تؤثر - طبقا لرؤية الدراسات العربية والأجنبية - إيجابا وسلبا على المصالح القومية والسيادة الوطنية للمجتمعات المحلية، فإن البحث عن الأسباب الموضوعية الفعلية لبروز هذه الظاهرة يعد إستدلالات منطقيا نحو الوعي بأهدافها.

من هذا المنطلق يرى بعض الدارسين أن الأسباب الفعلية لبروز ظاهرة العولمة ترجع إلى عدة عوامل موضوعية أهمها:

- الطبيعة التوسعية ذات التوجه الإحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج العالمي.
- فشل التجربة الإشتراكية السوفياتية وتفكيك المنظومة الإشتراكية العالمية المتناقضة للقطب الرأسمالي العالمي.
- الثورة العلمية المتنامية منذ الحرب العالمية الثانية والتي حققت منجزات تكنولوجية في مجال الإتصالات والمعلومات بما أزال حدود المسافات المكانية والزمانية، وضاعف في قوى الإنتاج وأدى إلى إكتشافات ثورية وتغييرية⁽⁶⁾.

إضافة إلى هذه الأسباب والعوامل مجتمعة، فإن هناك مؤشرات كثيرة أدت إلى بروز وتنامي ظاهرة العولمة منها: إرتفاع نسبة الصادرات في عدد كبير من البلدان الصناعية، وتجاوز نسبة نمو التجارة العالمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وزيادة درجة التقسيم الإقتصادي للعمل على الصعيد العالمي من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وزيادة

فروعها الإنتاجية في الخارج، والإرتفاع المطرد لنسبة الأرباح التي تحققها الشركات الصناعية للدول المتقدمة من عملياتها بالخارج. إضافة إلى تملك الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المباشرة على إطار مؤسسي مكون من نظام إستثماري عالمي بإدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير I.B.R.D.، ونظام نقدي بإدارة صندوق النقد الدولي I.M.F. وهما نظامين يقومان بدورهما في تحقيق إنضباط العلاقات الإقتصادية العالمية يضاف إليهما نظام تجاري عالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية W.T.O. والتي خلقت إتفاقية الجات عام 1995.

أما على المستوى السياسي، فيرى علماء السياسة و العلاقات الدولية أن من الأسباب الظاهرة على تشكل العوامة ترجع إلى نهاية الحرب الباردة أي بعد سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا وتفكك الإتحاد السوفياتي، لأن ذلك يعتبر نهاية الاقتصاد الإشتراكي الموجه، ونهاية الإيديولوجية الشيوعية، ونهاية الثنائية القطبية، وبداية عهد جديد في العلاقات الدولية، وإقتصاد السوق، والنظام السياسي الليبرالي التعددي، وهذا ما أدى إلى التفكير في نظام دولي جديد مبني على مبادئ جديدة - قديمة، إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية، كحقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، ولم تكن هذه المبادئ في حد ذاتها جديدة وإنما أعيد إحيائها في ظروف دولية مناسبة لتحقيق أهداف الدول الكبرى. خاصة بعدما تحقق الهدف الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لأكثر من خمسة عقود وهو إنهاء الإتحاد السوفياتي .

وقد ترتب على ذلك إعادة النظر في المصلحة الوطنية الأمريكية ولدورها الشامل الذي قد تلعبه هذه السياسة، بعد أن أصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي تملك القدرات الوطنية الإقتصادية والعسكرية والثقافية التي تؤهلها لتفوق العالم. وهذا ما جعل البعض يربط العوامة بالدولة الأمريكية من خلال الأحادية القطبية⁽⁷⁾، ولقد ترتب على ذلك ترتيبات جديدة منها :

- شمولية حل النزاعات الدولية.
- وعوامة السياسة، ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بشتى الذرائع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- والعمل على توزيع الأدوار وترتيب الدول حسب المقاييس والمعايير التي تختارها

وتراها مناسبة لخدمة عالمية الطرح الحضاري الغربي الليبرالي.

ثانيا: العولمة وتعزيز دور الدولة الوطنية:

هناك بعض الإتجاهات في مجال دراسة العلاقة بين العولمة والدولة الوطنية ترى أن العولمة لا

تؤدي إلى إنهيار أو إختفاء ظاهرة الدولة الوطنية، بل بالعكس مازالت الدولة الوطنية قائمة وسيادتها موجودة⁽⁸⁾. إذ أن هناك القليل من التغيير أصاب مركزية الدولة الوطنية وأهميتها في النظام الدولي. بحيث يرى هذا الإتجاه أن الدولة الوطنية ما زالت الفاعل الرئيسي في النظام الدولي .

ويدلل أنصار هذا الإتجاه على ذلك بمجموعة من الظواهر رافقت العولمة لكنها لم تضعف الدولة الوطنية، بل بالعكس عززت من قوتها على الرغم من بعض التغيير الذي أصاب بعض وظائفها في مجال تفاعلها مع بيئتها الخارجية، من بين هذه الظواهر:

1 - أنه منذ عام 1950 لم تختفي من النظام الدولي دولة واحدة بإستثناء فيتنام الجنوبية واليمن الجنوبية اللتان تعرضتا لعملية دمج وتوحيد. وعليه فإن الواقع يبين أن هناك تزيادا في عدد الدول عما كانت عليه في السابق، فالإحصاءات تشير إلى أن عدد الدول الجديدة التي ظهرت منذ عام 1900 بلغ حوالي 100 دولة، وأن هناك 41 من هذه الدول ظهرت في الفترة (1985-2000)، وهي المرحلة التي يعتبرها أنصار العولمة مرحلة إنتعاشها وصعودها.

2 - أن واقع التفاعلات الدولية الحالي يشير إلى غلبة المشاعر القومية على التكامل الإقتصادي عندما يحدث بينهما التصادم، فالتكامل الإقتصادي الذي حدث في الإتحاد السوفياتي السابق أو يوغسلافيا تراجع أمام إلحاح النزوع القومي لتشكيل دول وطنية مستقلة ذات سيادة، كما أن النزوع الإنفصالي في إرلندا أو كويك أو الباسك أو تركيا أو الشيشان، ضل متواصلا رغم الترابط الإقتصادي الذي يعتبره أنصار العولمة مؤشرا على تراجع مكانة الدولة الوطنية.

وفي هذا السياق، يشير الأستاذ الخبير في العلاقات الدولية " بريجنسكي " أنه وعلى

الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من آثار فرضتها التطورات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية، إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، فلم تكن الدولة القومية في أي وقت مما هي عليه الآن، فما زالت هي التي تقرر الحرب أو السلم، كما أنه كلما إزداد تطور التعاون بين الأمم و اتسع، كلما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية⁽⁹⁾.

3) - أن إنتهاء الحرب الباردة أدى إلى تراجع الصراع الإيديولوجي من ناحية، ولكنه أجمع الصراع الحضاري من ناحية أخرى. والتشكيل الثقافي أو الحضاري هو أقرب في مضامينه إلى الدولة الوطنية منه إلى إطار نظام تاريخي آخر.

نستنتج من هذا أن أنصار هذا الإتجاه يرون أن العولمة فعلا قلصت من دور الدولة في بعض المجالات، لكنها في حقيقة الأمر تعيد صياغة وظائفها، بل وتجعل من دور الدولة دورا لا غنى عنه. فالعولمة ما زالت بحاجة للدولة والدولة ليست نقيض العولمة، فبدون التعاون الدولي الذي يمر حتما عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات في الطريق السليم⁽¹¹⁾.

ثالثا: نحو عالمية الدولة وانهيار سيادة الدولة الوطنية :

ظهرت فلسفة السيادة الحديثة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السادس عشر كفكرة وفي القرن السابع عشر كقاعدة منظمة لسلوكات الفواعل المكونة للمجال الجيوسياسي الأوربي. كما أنها كانت مرتبطة ب بروز الرأسمالية كنمط جديد للتنظيم الإجتماعي الإقتصادي والدولة كتنظيم سياسي.

فالسيادة إذن تعد (كفكرة، قاعدة، ومؤسسة) مكون أساسي للدولة الحديثة وهي مرتبطة إرتباطا قويا بمفاهيم النظام، السلطة، المشروعية والحكم⁽¹²⁾.

فالسيادة كما صنفها الأستاذ " J. Auster " في القرن التاسع عشر، وطورها المفكرون اللاحقون في مكونتين متكاملتين : أما الأولى فمتعلقة بالتمييز بين البعدين الداخلي والخارجي للسيادة. أما الثاني فيقوم على عدم الإعتراف بسلطة مرجعية خارج إطار التركيبة السلطوية للدولة⁽¹³⁾.

من هنا، تعد السيادة من هذا المنظور أكثر من قيمة معيارية بل قاعدة قانونية تتسم بالصفة المطلقة لا النسبية، أي أنها لا تعترف بمستويات في السيادة بل بوجودها أو غيابها

داخليا، بحيث نرسم لوجود سلطة مركزية تمتلك قدرة التشريع الوحدوي والحق المطلق والوحيد في استخدام القوة الشرعية من أجل تنظيم المجال الجيو- ديمغرافي الذي يكون الدولة⁽¹⁴⁾. أما خارجيا، فالدولة مستقلة عن أي كيان خارجي ولها الحق السيد في التعامل مع القيم المشتركة. أي أن قواعد القانون الدولي، عرفية كانت أو تعاقدية، غير ملزمة للدولة. بل أن للدولة الحق والحرية في التعامل النفعي أو العقلاني أو الأخلاقي معها. فمن هنا ترابطت السيادة بمبدأ عدم التدخل والمساواة في السيادة بين الدول.

لذا فالسيادة تعني قدرة الدولة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي بحرية كاملة دون امتثال لأي سلطة خارجية. بمعنى أن الدولة لها القدرة الفعلية على السيطرة على إرادتها ومقدراتها دون خضوع لطرف دولي آخر.

إلا أنه في عالم ما بعد الحداثة (**Poste-Modernity**)، وعصر الإعتماد المتبادل والترابط الشبكي لم يعد لهذا التصور الحدائي قيمة واقعية لأنها لا تعكس الواقع المركب للنسق العالمي. فالدولة الوطنية أصبحت كيانا اعتباريا أكثر منه طبيعيا بفعل إنكماش القيمة المادية للمجال الوطني (**Deterritorilization of the state**)، وتفاقم دور الفواعل غير الوطنية للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات العالمية العابرة للحدود، وميوع القدرة الرقابية للدولة على حدودها بفعل النشاط والعمليات العابرة للحدود كالإعلام، المال والصرف، والكوارث البيئية والصحية وغيرها. جراء كل ذلك فقدت الدولة الوطنية قدرتها على رفض الإلتزام بالقواعد الأساسية للنسق القانوني العالمي بفعل حاة الإعتماد المتبادل الذي قلل من المناعة المادية والسياسية للدول خاصة الجديدة منها.

هذا ما جعل العديد من دول الجنوب⁽¹⁵⁾ وكأنها موضوعة تحت وصاية المنظمات العالمية. إذ تحولت غالبيتها إلى هيئات تنفيذية للمؤسسات السياسية والإقتصادية والحقوقية الدولية، فلم تعد لها مثلا حرية تحديد الأولويات في وضع السياسات العامة القومية (أي طغيان البعد الخارجي العالمي على البعد الداخلي الوطني في صنع السياسات العامة) إلا في إطار ما تحدده الأطراف العالمية من أولويات السياسات التي تخدم مصالحها أولا. وهذا إن يرجع إلى شيء، فإنما يرجع إلى تراجع وتقلص دور الدولة، وفي المقابل تعاضم دور الفاعلين الجدد كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الحكومية وغير

الحكومية في القدرة على التدخل في السياسات الداخلية للدول - وهذا أمر سيادي - والتأثير في رسم سياساتها العامة. كما أصبحت هناك قضايا ذات صبغة عالمية مفروضة من الفاعلين الجدد تحتل أجندة السياسات العامة للدول الوطنية المختلفة كقضايا البيئة، والخصخصة، والإدارة المالية والميزانية، وقضايا حقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع (Governance).

وبالتالي أصبحت الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية تملى على الحكومات من البيئة الخارجية بحكم تبعيتها للقوى العظمى والمؤسسات العالمية، أكثر مما هي نابعة من قنوات قيادتها وإرادة شعوبها. هذه الإصلاحات الظرفية أدخلت معظم الدول الوطنية في قطيعة بين الحاكم والمحكوم بسبب إنعكاساتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية السلبية دون ظهور أي مؤشر يضمن التنمية والتطور نحو الأحسن في هذا الصدد.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن المحددات الخارجية للقرار السياسي والاقتصادي والإجتماعي والثقافي تفوق وبشكل مضطرب المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي. وبالتالي شكلت العولمة وآلياتها (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات المتعددة الجنسيات، وشبكات الإتصال والمعلومات العابرة للحدود...) تحديا كبيرا لسيادة الدولة وشرعيتها وهددت هويتها الوطنية وإستقلاليتها السياسية، وذلك بنقل جزء كبير من سلطتها إلى الأعلى - كما يقول الأستاذ "ريتشارد هيجو" - لمؤسسات فوق وطنية، وإلى الأسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

الخاتمة:

إن التحولات الجديدة في النظام الدولي، بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وتوحيد ألمانيا ونهاية الحرب الباردة، وإنتصار الليبرالية، مهدت المجال لبروز عالم جديد قائما على آليات جديدة تعمل على صياغة أدوار ووظائف الوحدات الدولية في إطار نسق دولي موحد "العولمة".

وتأسيسا على ما سبق فإن العولمة قد عملت على نقل السيادة الوطنية إلى طور جديد

ومختلف عن المراحل السابقة التي عايشتها. فالسيادة الوطنية بمفهومها التقليدي لم تعد موجودة. لكن معطياتها وملامحها تغيرت لتناسب مع درجة التغيرات الهائلة التي أصابت النظام الدولي .

ومن هنا فإن الدولة ليست في طور الإختفاء والزوال، وإنما في حالة تطور مستمر بتطور الوظائف التي تقوم بها، فالتاريخ شهد إنتقال الدولة من نمط الدولة الحارسة إلى نمط الدولة الخادم إلى دولة الرفاه (Welfare state). ثم إن مفهوم الدولة شيء حديث فلم تظهر إلا قبل ما يزيد عن 350 عاما مضت، وبعد سلام " وستفاليا " عام 1648، وليس هناك ما يبرر القول أن الدولة خالدة لا تتغير، وهذا ينطبق أيضا على مفهوم السيادة التي تغير مضمونها خلال العقود الأخيرة، نظرا للتعقيدات المتزايدة لقضايا المجتمع الدولي، فلم يعد مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل هو المبدأ السائد في العلاقات الدولية. وقد توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيودا على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع فعله أو لا تستطيع فعله، حتى في القضايا الداخلية كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات وحقوق الإنسان وقضايا المرأة...

وفي الأخير، إن سيادة الدولة الوطنية أصبحت حتى في نظر أنصارها والمدافعين عنها، لا تعني بأي حال من الأحوال حرية الدولة المطلقة في أن تفعل ما تريد وبذلك أصبحت السيادة مسؤولية أكثر منها رقابة وضبط .

هوامش الدراسة:

- (1) - جرت العادة في الفكر السياسي العربي و كذلك الاقتصادي والاجتماعي عامة على إدراج المفاهيم بترجمتها ترجمة حرفية أو محاولة فهم دلالتها، إلا أنها عند إستعمالها كثيرا ما لا تعبر المفاهيم والمصطلحات المستعملة بالعربية على تلك الترجمة أو المستعملة في اللغات الأجنبية.
- (2) - محمد حافظ دياب، " تعريب العوامة.. مساءلة نقدية"، مجلة قضايا فكرية، بيروت، العدد 29، 1999، ص 32.
- (3) - صلاح سالم زرنوقة، مفهوم العوامة: تعريف العوامة وتحديد أبعادها، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بدون تاريخ، ص 17.
- (4) - محمد حسنين أبو العلا، دكتاتورية العوامة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 123.
- (5) - المرجع نفسه، ص 124.

- (6) - محمد الأمين العالم، "العولمة وخيارات المستقبل"، مجلة قضايا فكرية، القاهرة، العدد 29، 1999، ص 159.
- (7) - السيد ياسين، العولمة والعرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 23 وما بعدها.
- (8) - يمثل هذا الإتجاه مجموعة من المفكرين أمثال "بول هيرتس، ج. ثومبسون" (P. Hirst & G. Thompson) في كتابهما (1995; Globalisation in question) و"روبرت بوير، ودانيال دارش" (R. Boyer & D. Drache) في كتابهما (State Against Markets; the limits of globalization; 1996) و"أنتوني جدنز" (A. Giddens) في كتابه (Modernity and Self-Identity; 1991). فهؤلاء جميعا يرون أن الدولة الوطنية ما زالت تعتبر الفاعل الأساسي في النظام العالمي.
- (9) - بريجنسكي، نقلا عن: مازن غرايبة، "العولمة و سيادة الدولة الوطنية"، ورقة قدمت إلى مؤتمر "الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة"، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 22 - 23 أكتوبر 2003، ص 23.
- (10) - مازن غرايبة، المرجع السابق الذكر، ص 25.
- (11) - عبد النور بن عنتر، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"، شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002، ص 76.
- (12) - امحمد برقوق، "عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتومولوجي للسيادة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، الجزائر، العدد الثالث، شتاء 2004، ص 86.
- (13) - المرجع نفسه، ص 87.
- (14) - ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، بيروت، عدد 127، يناير 1997، ص 40.
- (15) - تعددت المسميات التي تطلق على هذه الدول من بينها دول الجنوب، دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة، أو الدول الإنتقالية، أو الدول السائرة في طريق النمو، أو الدول الزراعية، أو الدول ما قبل الصناعية، أو الدول الجديدة، أو الدول الفقيرة، أو الدول المستضعفة، وكل هذه المسميات تحمل مضامين وأحكام قيمية وغير محايدة، ولا تقدم تعريفا جامعا لأي منها.